

أثر القراءات غير السبعية في التوجيه اللغوي في مُغني اللَّيب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)

The Effect of Non-Seven Readings On Linguistic Guidance in Mughni Al-Labib by Ibn Hisham Al-Ansari (D.761 AH)

إبراهيم محمد فقرا*

Fukara Ibrahim*

DOI: 10.15849/ZJJHSS.220730.06

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر القراءات غير السبعية في التوجيه اللغوي في كتاب مُغني اللَّيب عن كُتُب الأعراب لابن هشام الأنصاري، وقد تناولت الدراسة أكثر شواهد القراءات غير السبعية التي وظفها ابن هشام في توجيهه للقضايا اللغوية، وقد أشارت الدراسة إلى آراء التحويين والمفسرين بنزراً قليل وذلك للتقيد بعنوان البحث حيث حاولت الدراسة الاكتفاء بهذا الكتاب قدر المستطاع، هذا وقد رصدت الدراسة شيئاً طيباً من أثر هذه القراءات، سواء في التأويل أو المعنى، وتوصلت الدراسة إلى اهتمام ابن هشام بالقراءات القرآنية واعتماده عليها في تقوية مسألة ما أو تضعيفها، وقد تنوعت طرق استشهاد ابن هشام بالقراءات؛ فأحياناً كان يذكر صاحب القراءة، وأحياناً أخرى يقول قُرئ دون ذكر القارئ، وفي بعض المسائل كان يستشهد بقراءة لقارئ مجهول، وهذا يدل على شدة اهتمامه بهذا العلم.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام، مُغني اللَّيب، القراءات، التوجيه اللغوي.

Abstract

This study seeks to show the effect of the non-seven readings on the linguistic guidance in Mughni al-Labib an kotob al-A'arib by Ibn Hisham Al-Ansari. It tackled key pieces of evidence he employed in his guidance of the linguistic issues. The study briefly referred to the opinions of syntacticians and interpreters in compliance with the study's title where it tried to exclusively reflect on this book as much as possible; it could include adequate amount of the effect of these readings in terms of both interpreting and meaning. The study arrived at Ibn Hisham's interest in Quranic readings and his reliance thereon in strengthening or weakening an issue. Ibn Hisham's referencing methods thereof varied: sometimes he mentioned the author of the reading, and other times, he indicated that it was read without mentioning the reader, and in some issues, he cited a reading by an unknown reader, which indicates his strong interest in this science.

Key Words: Ibn Hisham, Mughni Al-Labib, Readings, Linguistic Guidance.

* Linguistics and Syntax, Arabic language, An-Najah National University.

*Corresponding author: Fokra88@gmail.com

Received: 04/04/2022.

Accepted: 20/06/2022.

* طالب دكتوراة، لغة ونحو، جامعة النجاح الوطنية.

* للمراسلة: Fokra88@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2022/04/04.

تاريخ قبول البحث 2022/06/20.

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَيِّدَنَا مُحَمَّدَ سُلْطَانَ أُولِي الْعِزْمِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ وَسَيِّدَ النَّبِيِّينَ وَإِمَامَ الْمُؤْمِنِينَ وَبَعْدَ،

تَنَالِ الْعُلُومَ مَنْزِلَتَهَا وَرُقِيَّهَا مِنْ مَنْزِلَةٍ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ وَشَرْفِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ هُوَ أَشْرَفُ الْكُتُبِ، وَمَنْهُ نَالَتِ اللَّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ وَالشَّرْفَ الْعَالِيَّ، وَقَدْ تَوَسَّعَ عُلَمَاؤُنَا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- فِي دِرَاسَتِهِ مِنْ شَتَّى مَجَالَاتِ اللَّغَةِ، وَبِخَاصَّةِ الْفَضَايَا النَّحْوِيَّةِ بَعْدَ تَعَدُّدِ الْقِرَاءَاتِ الْفَرَانِيَّةِ، وَعِلْمِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ أَوْثَقِ الْعُلُومِ صِلَةً بِكِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَكَانَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيَّ أَنْ يَهْدِيَنِي لِهَذَا الْبَحْثِ بَعْدَ أَنْ أَشَارَهُ عَلَيَّ ذُوو الْعِلْمِ وَهُوَ بِعِنَاوَانِ "أَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي التَّوْجِيهِ اللَّغَوِيِّ فِي مُغْنِي اللَّيْبِ لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ (ت761هـ)"، وَالنَّاظِرُ فِي هَذَا الْعُنْوَانِ يَلْقَفُ أَمَمِيَّةَ الْبَحْثِ فِي أَكْثَرِ مِنْ جَانِبٍ، مِنْ ذَلِكَ أَمَمِيَّةُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ وَالْمَقْصُودُ بِهَا الْقِرَاءَاتُ الْمُتَمَمَّةُ لِلْعَشْرَةِ وَالْأَرْبَعِ الشَّوَادِ، وَمَكَانَةُ ابْنِ هِشَامٍ وَمَوْلَفِهِ كِتَابُ مُغْنِي اللَّيْبِ.

تَنَالْتُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ الَّتِي وَظَّفَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي كِتَابِهِ الْمُغْنِي بَعْدَ أَنْ قُتِبَتْ بِإِحْصَاءِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَزِيدُ عَنِ الْأَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، وَقَدْ حَاوَلْتُ الْإِخْتِصَارَ عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَى كِتَابِ الْمُغْنِي إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي فَرَضْتُ عَلَيَّ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَدْ سَارَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى الْمَنْهَجِ الْإِسْتِقْرَائِيِّ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ سَعْيًا لِبَيَانِ أَصْحَابِ الْقِرَاءَاتِ، وَاسْتِقْرَاءِ مَوَاطِنِ الْاسْتِشْهَادِ بِهَا، ثُمَّ تَحْلِيلِهَا، وَبَيَانِ سَبَبِ ذِكْرِهَا، وَمِنْ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَفَدْتُ مِنْهَا: كِتَابُ الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِابْنِ عَطِيَّةٍ (ت524هـ)، وَكِتَابُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ فِي التَّفْسِيرِ لِأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت745هـ)، وَكِتَابُ الدَّرِّ الْمَصُونِ لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ (ت756هـ)، وَكِتَابُ مُغْنِي اللَّيْبِ عَنِ كُتُبِ الْأَعْرَابِ لِابْنِ هِشَامٍ (ت761هـ)، وَكِتَابُ مَعْجَمِ الْقِرَاءَاتِ لِعَبْدِ اللطيفِ خَطِيبِ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَوْلَفَاتِ، وَمِنْ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي تَتَشَابَهُ وَبَحْثِي:

1. توجيهُ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي مُغْنِي اللَّيْبِ (تأصيل وتطبيق ومنهج) وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى لمزم بنت أحمد بن علي تقي الدين، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أن الباحثة لم تذكر أثر القراءة غير السبعية في التوجيه اللغوي؛ كما ولم تخصص دراستها في القراءات غير السبعية.
2. القراءات القرآنية من كتاب مغني الليب: بحث منشور في الجمعية المصرية للدراسات السردية، محمد البدوي 2012م، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أن الباحث لم يتناول القراءات غير السبعية بالقدر الذي تناولته في هذه الدراسة، كما ولم يبين أثر القراءات في التوجيه اللغوي، كما وقد تناول الباحث القراءات المتواترة أكثر من غيرها.

وقد قسّمتُ الدِّرَاسَةَ وَفَقَّ مَا يَلِي: الْمُقَدِّمَةَ وَذَكَرْتُ فِيهَا أَمَمِيَّةَ الْمَوْضُوعِ وَمَكَانَتَهُ، وَالْمَنْهَجَ الَّتِي سَارْتُ عَلَيْهِ الدِّرَاسَةَ، وَذَكَرْتُ بَعْضَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي عَادَتْ إِلَيْهَا، وَبَعْضَ النَّتَائِجِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ التَّمْهِيدِ، وَجَاءَ فِيهِ مَعْنَى التَّوْجِيهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، ثُمَّ بَدَأْتُ بِالْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ وَقَسَّمْتُهُ وَفَقَّ عَنَاوِينَ تَبَيَّنَ سِيَاقَاتِ اسْتِشْهَادِ ابْنِ هِشَامٍ بِالْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَهِيَ: أَوَّلًا: أَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ قَاعِدَةٍ أُسَاسِيَّةٍ وَفِيهِ ثَمَانِي مَسَائِلَ وَهِيَ: أَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي مَجِيءِ (مِنْ) بِمَعْنَى (التَّبَعِيضِ)، وَأَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي تَنَاقُوبِ مَعَانِي حُرُوفِ الْجَرِّ (عَلَى) مَوْضِعِ (الْبَاءِ)، وَأَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ اسْمِيَّةِ (حَاشَا)، وَأَثَرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ عَمَلِ

(إِنَّ) بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِ(مَا الْمُؤْصَلَةِ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي لُزُومِ الْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرٍ غَيْرِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِبْدَالِ (الْأَلْفِ) بِ(هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ إِعْمَالِ الْوَصْفِ (اسْمِ الْفَاعِلِ) فِي الْمُضِيِّ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ زِيَادَةِ حَرْفِ الْجَرَ (إِلَى)، ثُمَّ ثَانِيًا: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ وَفِي التَّوْجِيهِ، وَفِيهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ: أَثْرُ الْقَوَاعِدِ فِي تَوْجِيهِ إِعْرَابِ الْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَّةِ، ثُمَّ ثَالِثًا: الصَّرُورَةُ: وَفِيهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي وُجُوبِ رِبْطِ الْجُمْلَةِ الْمُوصُوفِ بِهَا بِضَمِيرٍ مُقَدَّرٍ، رَابِعًا: الشَّادُّ عَنِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ، وَهُمَا: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي حَذْفِ (نُونِ التَّوَكُّيدِ) وَرَفْعِ الْمُضَارِعِ بَعْدَ الْجَازِمِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي حَذْفِ الْعَائِدِ مَعَ قِصْرِ الصِّلَةِ، خَامِسًا: التَّأْوِيلُ وَالْمَعْنَى، وَفِيهِ خَمْسُ مَسَائِلَ، وَهِيَ: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي رَدِّ تَخْرِيجِ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ وَتَضْعِيفِ آخَرَ، وَأَثْرُ تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَعْنَى، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ وَالتَّأْوِيلِ فِي إِثْبَاتِ مَعْنَى النَّفْيِ فِي (لَوْلَا) مِثْلَ (لَمْ)، وَأَثْرُ التَّأْوِيلِ وَالْمَعْنَى فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ، وَأَثْرُ التَّأْوِيلِ وَالْمَعْنَى فِي تَعَلُّقِ حُرُوفِ الْجَرَ، سَادِسًا: تَأَثِيرُ اللَّهْجَاتِ، وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ، هُمَا: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ لَهْجَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمُعْرَبِينَ لـ(حَيْثُ) عَلَى أَحَدِ التَّخْرِيجِينَ، أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِبْدَالِ عَيْنِ (نَعَم) حَاءً، سَابِعًا: الْجَائِزُ، وَفِيهِ تِسْعَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، وَهِيَ بِالتَّرْتِيبِ: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي حَذْفِ أَلْفِ (لَا) تَخْفِيفًا، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ عَطْفِ (أَنْ تَفْعَلْ) عَلَى (أَنْ نَتْرَكَ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ (إِذْنَ) بَعْدَ (الْوَاوِ وَالْفَاءِ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ حَذْفِ (هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ) قَبْلَ (أَمْ) التَّسْوِيَةِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ عَمَلِ (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةَ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ (اللَّامِ) بَعْدَ (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةَ فِي الْإِثْبَاتِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ زِيَادَةِ (اللَّامِ) فِي خَبَرِ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الشَّرْطِ بَعْدَ (ثُمَّ) كَمَا فِي (الْوَاوِ) أَوْ (الْفَاءِ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ حَذْفِ ضَمِيرِ (الْمَفْعُولِ بِهِ) وَبِقَاءِ الرَّفْعِ فِي الْاِخْتِيَارِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ اسْتِعَارَةِ ضَمِيرِ النَّصْبِ مَكَانَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْمُضَارِعِ وَعَطْفِهِ مَصْدَرًا عَلَى التَّوَهُّمِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ إِعْطَاءِ الشَّيْءِ حَكْمَ الشَّيْءِ الَّذِي يُجَاوِزُهُ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (فَاءِ الْجَوَابِ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي زِيَادَةِ (مَا) بَيْنَ الْمَتْبُوعِ وَتَابِعِهِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ مَجِيءِ (أَنَّ) بِمَعْنَى (لَعَلَّ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الصِّلَةِ وَحَذْفِ (وَاوِ) الْجَمَاعَةِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ إِثْبَاتِ الْمَصْدَرِ لـ(لَوْ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ (أَمَّا) وَ(الْفَاءِ)، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَابْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجْرُورًا، ثَامِنًا النَّادِرُ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ، وَهِيَ: أَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي إِثْبَاتِ أَلْفِ (مَا) الْمَجْرُورَةِ فِي الْاسْتِفْهَامِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي حَذْفِ الْفِعْلِ وَبِقَاءِ مَعْمُولِهِ، وَأَثْرُ الْقِرَاءَاتِ غَيْرِ السَّبْعِيَّةِ فِي الْعَطْفِ بِ(أَوْ) بَعْدَ (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)، ثُمَّ النَّتَائِجُ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا الْبَاحِثُ، وَمِنْهَا: أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يُؤَلِّي الْقِرَاءَاتِ الشَّادَّةَ اِهْتِمَامًا كَبِيرًا، وَأَنَّ ابْنَ هِشَامٍ كَثِيرًا مَا يُقَدِّمُ الْقِرَاءَةَ الشَّادَّةَ فِي اسْتِشْهَادِهِ لِلْمَسَائِلِ الْمُعَالَجَةِ ثُمَّ يَأْتِي بِشَوَاهِدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ الشَّعْرِ، وَفِي النِّهَايَةِ ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ.

التمهيد

مفهوم التوجيه

(التوجيه) هو مصدر الفعل الثلاثي المضعف العين (وَجَّهَ)، وأصله من الوجه، وهو يحمل معاني متعدّدة من حيث اشتقاقه اللغوي.

- جاء في مقاييس اللغة⁽¹⁾: "وَالْوَجْهُ مُسْتَقْبَلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَوَجَّهْتُ الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ عَلَى جِهَةٍ. وَالتَّوْجِيهُ: أَنْ تَحْفَزَ تَحْتَ الْقِنَاءَةِ أَوْ الْبَطِيخَةِ ثُمَّ تُضَجِّعَهَا، وَتَوَجَّهَ الشَّيْخُ: وُلِيَ وَأَدْبَرَ، كَأَنَّهُ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ عَلَى الْآخَرِ".

- وجاء في تهذيب اللغة⁽²⁾: "وَيُقَالُ: وَجَّهْتَ الرِّيحَ الحِصَا تَوْجِيهًا، إِذَا سَاقْتَهُ".

وأما المعنى الاصطلاحي لفظة توجيه قولهم: "وهو بيان أنّ رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية وموافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلا: وتوجيه القراءة أو الرواية كذا وكذا"⁽³⁾. والتوجيه عند علماء القراءات هو البحث عن وجهٍ للقراءة القرآنية.

الجانب التطبيقي

أولاً: أثر القراءات غير السبعية في إثبات قاعدة أساسية

والقصد بإثبات قاعدة أساسية هنا هو أنّ النحاة أو السواد منهم أجمعوا على قواعد معينة عدت من الأساسيات في اللغة، ومن هذه القواعد:

1. أثر القراءات غير السبعية في مجيء (من) بمعنى (التبعية)

إنّ من معاني (من) التبعية، وعلامتها جواز سدّ (بعض) مسدّها، ويستشهد ابن هشام لبيان هذا المعنى بقراءة ابن مسعود⁽⁴⁾ حيث قرأ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽⁵⁾ (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)، بإبدال (من) ب(بعض)، ولم يستشهد ابن هشام لهذه القاعدة بشاهد آخر مما يدلّ على اتّفاق أهل اللغة على هذه المسألة لورودها في القراءات الشاذة، وجواز الاستشهاد بها، ولم يُذكر أي رأي لأي لغوي يخالف هذه القضية، وعلى هذا فإنّ هذه القراءة تُقوي هذا المعنى، وبذلك تُظهر قيمتها.

(1) القزويني، أحمد بن فارس الرازي (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط)، 1979م، ج6، ص88.

(2) أبو منصور الهروي، محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج6، ص187.

(3) عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2010م، ص250.

(4) يُنظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للطبوعات، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص319.

(5) سورة آل عمران، آية 92.

2. أثر القراءات غير السبعية في تناوب معاني حُرُوفِ الجَرِّ (على) مَوْضِعِ (الباءِ)

في حَدِيثِ ابْنِ هِشَامٍ عَنِ مَعَانِي (على) يَعْرِضُ مُوَافَقَةً هَذَا الْحَرْفِ لِحَرْفِ (الْبَاءِ) فِي الْمَعْنَى، وَالشَّاهِدُ عِنْدَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾⁽¹⁾، حَيْثُ جَاءَتْ (على) هُنَا بِمَعْنَى (الْبَاءِ) أَي: (حَقِيقٌ بِالْأَلْفِ أَقُولُ...)، وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، حَيْثُ قَرَأَ: ﴿حَقِيقٌ بِالْأَلْفِ أَقُولُ﴾، بِالْبَاءِ، ثُمَّ يَأْتِي بِقَوْلِ الْعَرَبِ: ازْكَبَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ⁽²⁾، إِذَنْ فَإِنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَسْتَشْهَدُ بِقِرَاءَةِ شَادَّةٍ لِبَيَانِ حَقِيقَةِ هَذَا التَّنَاوُبِ ثُمَّ يَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِ الْعَرَبِ لِإثْبَاتِ دِلَالَةِ وَصَحَّةِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

3. أثر القراءات غير السبعية في إثبات اسمية (حاشا)

يَسْتَشْهَدُ ابْنُ هِشَامٍ بِقِرَاءَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي السَّمَالِ: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾⁽³⁾ بِتَنْوِينِ (حَاشَا) مِنْ: ﴿وَقُلْنَا حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁴⁾؛ لِيُثَبِّتَ فِيهَا اسْمِيَّةَ (حَاشَا)، حَيْثُ يَقُولُ إِنَّ مَعْنَاهَا يُرَادُفُ مَعْنَى الْبِرَاءَةِ مِنْ كَذَا؛ فَهِيَ لَيْسَتْ فِعْلًا، بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَالْمَبْرَدُ وَابْنُ جَنِّي⁽⁵⁾ حَيْثُ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى فِعْلِيَّتِهَا بِتَصْرُفِنَا فِيهَا بِالْحَذْفِ، حَيْثُ نَقُولُ (حَاشَا) بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَبِإِذْخَالِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ فِي (حَاشَا لِلَّهِ)، يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ إِنَّ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ يُنَافِيَانِ حَرْفِيَّةَ (حَاشَا) وَلَكِنَّهُمَا لَا يُثَبِّتَانِ فِعْلِيَّتَهَا، وَوَجْهُ دَلِيلِ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى اسْمِيَّتِهَا أَنَّ التَّنْوِينَ عِلْمٌ لِلْأَسْمِ دُونَ الْفِعْلِ وَدُونَ الْحَرْفِ، وَبِذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ هِشَامٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ (حَاشَا) هَاهُنَا اسْمٌ، وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي التَّوَجِيهِ اللَّغَوِيِّ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ، كَمَا وَيَسْتَشْهَدُ بِنَفْسِ الْقِرَاءَةِ عَلَى أَنَّ ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فَ(حَاشَا) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَيْسَتْ حَرْفٌ بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ⁽⁶⁾ وَدَلِيلُ ابْنِ هِشَامٍ فِي تَخَطُّطِهِ ابْنَ عَطِيَّةَ أَنَّ (حَاشَا) مُنَوَّنَةٌ فِي قِرَاءَةِ أَبِي وَأَبِي السَّمَالِ، وَدَلِيلُ ابْنِ عَطِيَّةَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ أَنَّ (حَاشَا) تَجُرُّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فَظَنَّ أَنَّهَا هَاهُنَا حَرْفٌ جَرٌّ⁽⁷⁾، وَبِالْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى تَنْجَلِي الصُّورَةَ تَمَامًا، حَيْثُ إِنَّ الْحَرْفَ لَا يُنَوَّنُ، وَالْفِعْلَ كَذَلِكَ لَا يُنَوَّنُ، وَيَظْهَرُ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّتِي وَظَّفَهَا ابْنُ هِشَامٍ لِلرَّدِّ عَلَى ابْنِ عَطِيَّةَ بِنَفْيِ حَرْفِيَّةِ (حَاشَا) فِي غَيْرِ (الْإِسْتِثْنَاءِ) وَبِهَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ يَظْهَرُ الْأَثَرُ النَّحْوِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ وَتُلْغَى قَوْلُ فِعْلِيَّةِ (حَاشَا) وَحَرْفِيَّتِهَا.

(1) سورة الأعراف، آية 105.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 144.

(3) يُنظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط 1، 2002م، ج 4، ص 247.

(4) سورة يوسف، آية 31.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 2، ص 254.

(6) يُنظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 524هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي

محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ، ج 3، ص 239.

(7) يُنظر: المصدر المصدر السابق، ج 2، ص 255.

4. أثر القراءات غير السبعية في إثبات عمل (إن) بعد اتصاليها ب(ما الموصولة)

يَسْتَشْهَدُ ابْنُ هِشَامٍ بِقِرَاءَةِ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ فِي: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾⁽¹⁾ بِرِفْعِ (الْمَيْتَةَ) عَلَى أَنَّ (مَا) فِي (إِنَّمَا) مَوْصُولَةٌ لَمْ تَكْفُفْ (إِنَّ) عَنِ الْعَمَلِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ (حَرَّمَ) صِلَةٌ (مَا) الْمَوْصُولَةُ وَفِي (حَرَّمَ) عَائِدٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (حَرَّمَهُ)، وَبِذَلِكَ فَإِنَّ الصِّلَةَ وَالْمَوْصُولَ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمِ (إِنَّ) وَ(الْمَيْتَةَ) خَبِرُ (إِنَّ)⁽²⁾، وَفِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسِهَا يَسْتَشْهَدُ ابْنُ هِشَامٍ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالرَّبِيعِ بْنِ خَيْثَمٍ فِي كَفِّ (مَا) عَمَلِ (إِنَّ) فِي: ﴿وَأَلْقَى مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾⁽³⁾ حَيْثُ قَرَأَ (كَيْدٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِلْفِعْلِ (صَنَعُوا)⁽⁴⁾؛ وَبِذَلِكَ نَرَى ابْنَ هِشَامٍ شَدِيدَ الْحِرْصِ عَلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِالْقِرَاءَاتِ، لِثَبُوتِ مَسْأَلَةٍ مَا كَعَمَلِ (إِنَّ) بَعْدَ اتِّصَالِهَا بِ(مَا) وَعَدَّهَا (مَا الْمَوْصُولَةَ)، وَبِأَنَّ (مَا الْمَوْصُولَةَ) لَا تَكْفُفُ (إِنَّ) عَنِ الْعَمَلِ.

5. أثر القراءات غير السبعية في لزوم العطف على ضمير غير ضمير الشأن

يَرَى ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ مُلَازِمٌ لِلْأَفْرَادِ؛ فَلَا يَنْتَبِئُ وَلَا يُجْمَعُ؛ لِذَلِكَ يَنْبَغِي أَلَّا يُحْمَلَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَمَكَّنَ الْحَمْلُ عَلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ يَعْرِضُ قَوْلَ الزَّمخَشَرِيِّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾⁽⁵⁾ حَيْثُ جَعَلَ الضَّمِيرَ فِي (إِنَّهُ) ضَمِيرَ الشَّأْنِ، هَذَا الضَّمِيرُ عِنْدَهُ هُوَ اسْمُ (إِنَّ)، وَالْأُولَى كَمَا مَرَّ أَنْ يُجْعَلَ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ الشَّيْطَانِ لِأَنَّ الْحَدِيثَ هُنَا عَنْهُ، وَيَسْتَشْهَدُ بِقِرَاءَةِ الْيَزِيدِيِّ حَيْثُ نَصَبَ (وَقَبِيلُهُ) عَطْفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ) الضَّمِيرِ وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ⁽⁶⁾، وَلِذَلِكَ لَزِمَ الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّمِيرُ ضَمِيرَ الشَّيْطَانِ لَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ.

6. أثر القراءات غير السبعية في إبدال (الألف) ب(همزة ساكنة)

يَسْتَشْهَدُ ابْنُ هِشَامٍ بِقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ لِإثبات هذه القاعدة حيث قرأ: ﴿تَأْكُلُ مَنَسَاتَهُ﴾⁽⁷⁾ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ عَلَى لُغَةٍ مَن يَقُولُ: شَا يَشَا بِالْأَلْفِ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ (الْأَلْفُ) (هَمْزَةً سَاكِنَةً) كَقَوْلِنَا: الْعَالَمُ وَالْحَاتِمُ⁽⁸⁾، وَتُقَدِّدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الصَّرْفِيَّةَ؛ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَثَرُ الْقِرَاءَةِ فِي تَنْبِيهِ قَضِيَّةِ الْإِبْدَالِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ.

7. أثر القراءات غير السبعية في إثبات إعمال الوصف (اسم الفاعل) في المضى

يُعَالِجُ ابْنُ هِشَامٍ قَضِيَّةَ اكْتِسَابِ الْأَسْمِ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِيصَ فِي الْوَصْفِ (اسم الفاعل)؛ حَيْثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْوَصْفُ بِمَعْنَى (الْحَالِ) أَوْ (الاسْتِقْبَالِ) فَإِنَّ إِضَافَتَهُ تُقَدِّدُ (التَّعْرِيفَ) وَ(التَّخْصِيصَ)، وَإِنْ كَانَ بِهِذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ فَإِنَّ إِضَافَتَهُ تَكُونُ غَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلِهَذَا فَقَدْ صَحَّ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ وَصَفَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁹⁾

(1) سورة البقرة، آية 173.

(2) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص314.

(3) سورة طه، آية 69.

(4) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص314.

(5) سورة الأعراف، آية 27.

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص491.

(7) سورة سبأ، آية 14.

(8) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص271.

(9) سورة الفاتحة، آية 2.

﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽¹⁾، حَيْثُ أَرَادَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (مَالِكِ) هُنَا الزَّمَنَ الْمَاضِيَّ، وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا: (هُوَ مَالِكٌ عِبِيدَهُ أَمْسٍ)، وَيَسْتَشْهِدُ ابْنُ هِشَامٍ لِإثْبَاتِ هَذَا التَّوْجِيهِ بِقِرَاءَةِ أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَرَأَ (مَلَكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بِالْمُضِيِّ، وَبِهَذَا نَرَى أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ دَلَّتْ عَلَى قَاعِدَةٍ أُسَاسِيَّةٍ وَهِيَ وَجُوبُ وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ وَأَنَّ (اسْمَ الْفَاعِلِ) إِنْ دَلَّ عَلَى الْمُضِيِّ جَازَ الْوَصْفُ بِهِ؛ وَقِرَاءَةُ أَبِي حَنِيفَةَ أُثْبِتَتْ زَمَنَ الْمُضِيِّ فِي الْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ⁽²⁾.

8. أثر القراءات غير السبعية في إثبات زيادة حرف الجر (إلى)

في حديث ابن هشام عن معاني (إلى) قال إن من معانيها التوكيد؛ وهي بذلك تكون زائدة، وقد أثبت الفراء ذلك بقراءة علي بن أبي طالب، وزيد بن علي يفتح (الواو) في (تهوي)⁽³⁾ من: ﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾ وقد حُرِجَتْ عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى تَمِيلٍ⁽⁵⁾، وبذلك نرى أَنَّ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةَ اسْتَدَلَّ الْفَرَاءُ عَلَى قَاعِدَةٍ وَهِيَ مَجِيءُ الْحَرْفِ (إِلَى) زَائِدًا.

ثانياً: التعميد النحوي وأثره في التوجيه

والمعنى هنا أثر القواعد النحوية وتأثيرها في توجيه القراءة، ومن ذلك:

أثر القواعد في توجيه إعراب القراءة القرآنية

وذلك في: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾⁽⁶⁾، قَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ (تَخَاصُمَ) بِالنَّصْبِ وَفِيهِ أَوْجُهُ، نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ تَخْرِيجَ الزَّمْخَشَرِيِّ لِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ صِفَةٌ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ (ذَلِكَ)، وَقَدْ عَارَضَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ بِقَوْلِهِ: "وَمِنَ الْوَهْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ بِنَّصْبِ (تَخَاصُمَ) عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِّنَ الْمُحَقِّقِينَ اشْتَرَطُوا فِي نَعْتِ الْإِشَارَةِ الْإِشْتِقَاقَ وَ (تَخَاصُمَ) هَاهُنَا لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً، وَلَا تَكُونُ عَطْفَ بَيَانٍ، لِأَنَّ الْبَيَانَ يَشْبَهُ الصِّفَةَ، فَكَمَا أَنَّ الْإِشَارَةَ لَا تُوصَفُ إِلَّا بِمَا فِيهِ (أَنَّ) كَذَلِكَ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا"⁽⁷⁾، وبهذا يظهر أثر التعميد النحوي على إضعاف هذا التوجيه، كما ويظهر مجيء القراءة في هذا الموضع للرد على الزمخشري الذي خالف جمهور النحاة بمخالفته القواعد المتفق عليها، وأما النصب فقد يكون إما على البدلية من اسم الإشارة أو على إضمار (أعني)⁽⁸⁾، وهذان الوجهان لم يذكرهما ابن هشام، وفي الموضوع نفسه يعرض ابن هشام رأي أبي

(1) سورة الفاتحة، آية 4.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص512.

(3) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د.ط)، 1999م، ج1، ص364.

(4) سورة إبراهيم، آية 37.

(5) يُنظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص364، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص76.

(6) سورة ص، آية 64.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص575.

(8) يُنظر: السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت)، ج9، ص395.

الفتح في منع كون (بعلي) عطف بيان في قراءة ابن مسعود: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾⁽¹⁾ حيث قرأ (شَيْخًا) بالرفع لفتحها التعريف، وأوجب جعلها خبرًا للإشارة و(شيخ) بالرفع في قراءته خبرًا ثانيًا أو خبرًا لمحدوفٍ أو بدلًا من (بعلي)، قال أبو الفتح: "فإن قلت: فهل تجزئ أن يكون (بعلي) وصفًا ل(هذا)؟ قيل: لا؛ وذلك أن هذا ونحوًا من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف، فهم لم يجزوا (مررت بهذا ذي المال)، كما أجازوا (مررت بهذا الغلام)، وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفًا ل(هذا) من حيث ذكرنا لم يجز أيضًا أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة⁽²⁾، وتظهر موافقة ابن هشام لهذا بنقله، وعدم رده، ونجد بعض النحويين أجازوا إعراب (بعلي) عطف بيان⁽³⁾.

ثالثًا: الصرورة

ليس المقصود هنا بالصرورة ضرورة الشعر بل وجوب الشيء لشيء آخر، ومنه:

أثر القراءات غير السبعية في وجوب ربط الجملة الموصوف بها بضمير مقدر

يذكر ابن هشام قراءة الأعمش لبيان أثرها اللغوي في تقدير عائذ على جملة الصفة (تمسون، وتصبحون) حيث قرأ الأعمش: (حينًا تمسون وحينًا تُصبحون) بتنوين (حين) ويحذف العائد مرتين من: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾⁽⁴⁾ فالتقدير: (حينًا تمسون فيه وتصبحون فيه)، وفي ذلك دليل على الربط بالضمير المقدر؛ أو المذكور كما في: ﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾⁽⁵⁾، ومن هذا المنطلق ترى اهتمام ابن هشام في الاستشهاد بالقراءات، حيث إنه قبل ذلك أتى بشاهد قرآني كان يغني عن الاستشهاد بقراءة الأعمش، والآية هي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾⁽⁶⁾، وفي هذه الآية تقدير العائد المحذوف (فيه) أربع مرات⁽⁷⁾.

رابعًا: الشاذ عن القواعد النحوية

والمعنى ما جاء من قراءات شذت عن القواعد النحوية المتعارف عليها، من ذلك:

1. أثر القراءات غير السبعية في حذف (نون التوكيد) ورفع المضارع بعد الجازم

(1) سورة هود، آية 72.

(2) يُنظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص325.

(3) يُنظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت524هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي

محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ، ج3، ص191.

(4) سورة الزوم، آية 17.

(5) سورة الإسراء، آية 93.

(6) سورة البقرة، آية 48.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص503.

عند حديث ابن هشام عن (نون التوكيد) ومواضعها ومواطن وجوب التوكيد وجوازه يقول: ذهب علماء النحو إلى أن إثبات نون التوكيد بعد (إما) قريب من الوجوب، نحو: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ﴾⁽¹⁾، و﴿وَأِمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾⁽²⁾ ثم يذكر قراءة طلحة وأبي جعفر وشيبة حيث قرأوا (ترين) بإسكان (الياء) بعدها (نون) هي (نون الرفع) على حد قول ابن جنّي وذلك في: ﴿فَأِمَّا تَرِينَ﴾⁽³⁾، وذلك كقول الشاعر⁽⁴⁾:

يَوْمَ الصَّلِيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

والشاهد فيه: ترك (نون التوكيد) في (يوفون) وإثبات (نون الرفع) مع الجازم.

وفي نهاية المسألة يعلّق ابن هشام على هذه القراءة وعلى قول الشاعر بقوله: وفيها سُذُودَانِ: الأولُ ترك (نون التوكيد)، والثاني إثبات نون الرفع مع الجازم⁽⁵⁾، والحاصل أن في القراءة والشاهد الشعريّ مسألتين خالفنا قواعد اللغة هما: ترك نون التوكيد، وإثبات علامة الرفع بعد الجازم، وفي موطن آخر يذكر ابن هشام هذا البيت تحت باب: رفع المضارع بعد (لم)، ثم يردف هذا البيت بقوله: وقيل هذا ضرورة، وفي الوقت نفسه ينقل رأي ابن مالك حيث ذهب إلى أنها لغة لبعض العرب⁽⁶⁾.

2. أثر القراءات غير السبعية في حذف العائد مع قصر الصلة

يستشهد ابن هشام بقراءة رُوْبَةَ (بعوضة) بالرفع⁽⁷⁾ من: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾⁽⁸⁾، على حذف العائد مع عدم طول الصلة؛ هذا الحذف شاذ عند البصريين، وقياسي عند الكوفيين، و(ما) هنا موصولة بمعنى (الذي) عند الأكثرين، وتقدير الكلام (الذي هو بعوضة)⁽⁹⁾، وفي هذه القراءة أثر واضح على جواز حذف العائد مع قصر صلتها، وابن هشام يذهب في هذه المسألة مذهب البصريين لتقديم رأيهم على رأي الكوفيين.

خامساً: التأويل والمعنى

أي بيان أثر التأويل وما يؤول إليه المعنى في توجيه القراءات، مثل:

1. أثر القراءات غير السبعية في ردّ تخريج بعض النحويين وتضعيف آخر

(1) سورة الأنفال، آية 58.

(2) سورة الأعراف، آية 100.

(3) سورة مريم، آية 26.

(4) مجهول القائل.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص339.

(6) المصدر السابق، ج1، ص277.

(7) يُنظر: الخطيب، ج1، ص68.

(8) سورة البقرة، آية 26.

(9) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص314.

وذلك في باب إعطاء (لم) حكم (لن)، يرفض ابن هشام تخريج بعض النحاة قراءة أبي جعفر المنصور حيث فتح (الحاء) من (نشرح) في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾⁽¹⁾، على أن الفعل منصوب ب(لم) من باب تناوب الوظائف بين الحروف، ويقول إن هذا فيه نظر؛ لأن (لن) لا تحل هنا موضع (لم) والقاعدة عنده تقول: إن الشيء يحل على ما يحل محله، ويذكر ابن هشام تخريجا آخر يضعفه أيضا وهو أن أصل الفعل (نشرحن) ثم حذف النون الحفيفة وبقي الفتح دليلا عليها، وفيه شذوذان، الأول: توكيد المنفي ب(لم) مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، والثاني: حذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف، ثم نرى ابن هشام ينقل رأيا للحائني الذي يقول: وإن بعض العرب ينصب ب(لم) ويستشهد بالقراءة السابقة⁽²⁾، وبهذا تدخل هذه المسألة تحت باب أثر اللهجات، ثم يأتي بشاهد شعري يدل على إعطاء (لن) حكم (لم)، قال الشاعر⁽³⁾:

لن يخب الآن من رجائك من *** حرّك من دون بابك الحلقه

الشاهد فيه: جزم المضارع (يخب) ب(لن)، ولا يعلق بأي شيء على هذا الشاهد، والحاصل أن ابن هشام جاء بهذه القراءة لينفي تخريج بعض النحويين لأن المعنى في تخريجهم للقراءة لا يستقيم؛ وفي هذا أمران، الأول أن ابن هشام يعتد بهذه القراءة والثاني أنه يركز على التأويل والمعنى.

2. أثر توجيه القراءة في المعنى

في حديث ابن هشام عن (ما الاستفهامية) التي تعني (أي شيء)، وعن (ما الموصولة) ويدير حديثه في: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾⁽⁴⁾ ف(ما) هنا استفهامية على قراءة أبي عمرو حيث قرأ بالمد (السحر)، وأما من قرأ (السحر) فعلى الخبر و(ما) هنا موصولة، ويقوي هذا التوجيه قراءة عبد الله بن مسعود، حيث قرأ (ما جئتم به سحر)⁽⁵⁾، وعلى هذا يتبين أثر توجيه القراءة بتوجيه المعنى.

3. أثر القراءات غير السبعية والتأويل في إثبات معنى النفي في (لولا) مثل (لم)

ينقل ابن هشام قول الهروي عند حديثه عن معاني (لولا) حيث يقول: وإن من معانيها النفي بمنزلة (لم)، ومثاله على ذلك: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾⁽⁶⁾، حيث إن المعنى الظاهر هو معنى التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهذا تفسير

(1) سورة الشرح، آية 1.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 277.

(3) اللبيب لأعرابي، يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 285، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت 1206هـ)،

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط 1، 1997م، ج 3 ص 408.

(4) سورة يونس، آية 81.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 298.

(6) سورة يونس، آية 98.

الأخفش، والكسائي، والفراء والنحاس، ثم يأتي ابن هشام بقراءة أبي بن كعب وابن مسعود: (فهلّا كانت) بإبدال (لولا) ب(هلا)؛ فهي تؤيد معنى التوبيخ ويلزم بهذا معنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع⁽¹⁾.

4. أثر التأويل والمعنى في توجيه القراءة

يرى ابن هشام أن رفع (وجنات) في: ﴿نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾⁽²⁾، في قراءة محمد بن أبي ليلى والأعمش وأبي بكر في رواية عنه عن عاصم وابن محيصن⁽³⁾ مرفوعةً بالابتداء والتقدير: (وهناك جنات) أو (ولهم جنات)، ولا يكون الرفع بالعطف على (قنوان) كما ذهب إليه بعض المعربين حيث إن العطف يقتضي أن تكون جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وهذا لا يكون، ولمثل هذا الرأي ذهب أبو عبيدة وأبو حاتم حتى أنهم أنكروا هذه القراءة، ولم يراعوا تخريجات أخرى كما فعل ابن هشام وغيره⁽⁴⁾، وبهذا نرى أثر التخرّيج في إثبات قراءة وإنكارها، وكذلك نرى أن ابن هشام أتى بالقراءة ليردّ على الذين أنكروا الآية بإثبات تخريجات غير العطف، ومنها أن عامل الرفع هو الابتداء.

5. أثر التأويل والمعنى في تعلق حروف الجرّ

يردّ ابن هشام أوهام الذين قالوا (إن من ورائي) في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾⁽⁵⁾ متعلقاً ب(خفت)، ويرجح تعلقه ب(الموالي) لما فيه من معنى الولاية؛ فيصير المعنى (خفت ولايتهم من بعدي)، وأما في قراءة من قرأ (خفت) بفتح (الخاء) و(الفاء) المشددة وكسر التاء وهي قراءة عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس⁽⁶⁾ فإن الجار والمجرور يصح أن يتعلّق بالفعل⁽⁷⁾؛ وعلى هذا فإن معنى (ورائي قدامي)⁽⁸⁾، وبهذا نرى اختلاف التأويل والمعنى واختلاف تعلق الجار بين القراءتين.

سادساً: تأثير اللهجات

أعني هنا ذكر أثر اللهجات في القراءات القرآنية، من ذلك:

1. أثر القراءات غير السبعية في إثبات لهجة بعض العرب المعربين لـ(حيث) على أحد التخرّيجين

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص275.

(2) سورة الأنعام، آية 99.

(3) يُنظر: وأبو حيان الأندلسي، أثر الذين محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1420هـ، ج4، ص589.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص535، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج4، ص589.

(5) سورة مريم، آية 5.

(6) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج7، ص241.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص530.

(8) يُنظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت538)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، ج3، ص4.

إنَّ ابنَ هشامٍ يَذْكَرُ قِراءَةً دُونَ ذِكْرِ صَاحِبِها فِي هَذَا البَابِ يُبَيِّنُ فِيها أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يُعَرِّبُونَ (حيثُ)، وقد اسْتَشْهَدَ لذلِكَ بقِراءَةٍ شاذَّةٍ، يَقولُ: وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يُعَرِّبُ (حيثُ) وَقِراءَةً مِنْ قَرَأَ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾ بِالْكَسْرِ تَحْتَمِلُها وَتَحْتَمِلُ لُغَةَ البِناءِ عَلى الكَسْرِ⁽²⁾، وَعَلى هَذَا فَإِنَّ ابْنَ هِشامٍ يَقولُ باحْتِماليَّةِ إعرابِ (حيثُ) بِما وردَ فِي قِراءَةٍ شاذَّةٍ، وَلَمْ أَجِدْ فِيما بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَصادِرِ صَاحِبِ هَذِهِ القِراءَةِ؛ فَقَدَ بَنَها غَيرُهُ مِنَ النِّحاةِ لِلْمَجهولِ حَيْثُ نَراهُم يَقولونَ: قُرئَ.

2. أثر القراءات غير السبعية في إبدال عَيْنِ (نعم) حاء

هِيَ عَلى لُغَةِ الهِذليِّينَ وَبِها قَرَأَ ابْنُ مَسعودٍ: ﴿وَنادَى أَصْحابُ الجَنَّةِ أَصْحابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا ما وَعَدْنَا رَبُّنا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قالوا نَعَمْ﴾⁽³⁾ (نعم)⁽⁴⁾، وَعَلَّةُ هَذَا الإقْلابِ كما جِاءَ فِي شَرِحِ المَفْصَلِ لابنِ عَيشِ قُرْبُ مَخرَجِ (الحاءِ) مِنَ (العَيْنِ)، كما أَنَّ (الحاءِ) أَخْضَتْ مِنَ (العَيْنِ) لِأَنَّها أَقْرَبُ إِلى حُرُوفِ الفِمْ⁽⁵⁾، وَكذلِكَ فَقَدْ قَرَأَ (بُحَيْرِ) بَدَلَ (بُعَيْرِ)⁽⁶⁾ فِي قولِهِ تَعالَى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذا بُعِثَ ما فِي القُبُورِ﴾⁽⁷⁾ وَالغَريبُ أَنَّ سِمةَ الفَحْفَحةِ وَهِيَ سِمةٌ لَهْجِيَّةٌ لِقَبيلَةِ هُذيلَ تَعكُسُ ما قَرَأَ بِهِ ابْنُ مَسعودٍ الهِذليِّ حَيْثُ يبدِلونَ (الحاءِ) (عَيْنًا)، وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ مَسعودٍ (عَتَى حِينَ) بِإبدالِ (الحاءِ) (عَيْنًا)، وَبذلِكَ فَإِنَّا نَرى ابْنَ هِشامٍ يوجِّهُ قِراءَةَ ابنِ مَسعودٍ تَوجِيهاً لَهْجِيًّا، وَبذلِكَ يَظْهَرُ أَثرُ اللُّهْجَةِ فِي القِراءاتِ.

سابعاً: الجائز

وهو ما خالف القواعد الأساسية وجوزه بعض النحويين، مثل:

1. أثر القراءات غير السبعية في حذف أَلِفِ (لَا) تَخْفِيماً

يُنْبَهُ ابْنُ هِشامٍ إِلى أَنَّ فِي قِراءَةِ ابنِ مَسعودٍ، وَعَليِّ، وَزَيدِ بنِ ثابِتٍ، وَأَبِي بنِ كَعْبٍ، وَالزَّبيرِ، وَغَيرِهِم حَذْفٌ لِلأَلِفِ فِي⁽⁸⁾: ﴿وَإِنقُوا فِئْتَهُ لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁽⁹⁾، حَيْثُ قَرَأُوا (لِئصِيبَنَّ)، ثُمَّ يبيِّنُ عَلَّةَ هَذَا الحَذْفِ بِذِكْرِ تَخْرِيجِ أَبِي الفَتْحِ حَيْثُ قالَ: "وَحَذَفَتِ الأَلِفُ تَخْفِيماً كقولنا: (أَمَ وَاللهِ)"⁽¹⁰⁾، وَكانَ ابْنُ هِشامٍ يَريدُ القولَ إِنَّ

(1) سورة الأعراف، آية 182.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 131.

(3) سورة الأعراف، آية 44.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 2، ص 345.

(5) يُنظر: ابن عيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2001م، ج 5، ص 58.

(6) يُنظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت 207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1، (د.ت)، ج 3، ص 286، والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت 671هـ)، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1964م، ج 20، ص 163.

(7) سورة العاديات، آية 9.

(8) يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، ج 3، ص 281-282.

(9) سورة الأنفال، آية 25.

(10) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 253.

حذفت الألف من (لا) للتخفيف جائزٌ بدليل هذه القراءة، وقول العرب يُيُحِثُّ مثل هذا، وبهذا القول يستشهد أبو الفتح وابن هشام للقراءة، وبذلك يظهر أثر القراءة في التوجيه اللغوي عند ابن هشام.

2. أثر القراءات غير السبعية في جواز عطف (أن تفعل) على (أن نترك)

في فصل الرد على بعض المعربين يتطرق ابن هشام لهذه الآية مغلطاً من توهم أن (أن نفعل) معطوف على (أن نترك) في: «قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ»⁽¹⁾، وعلى حدّ تعبيره فإن ذلك باطلٌ؛ لخروج المعنى عن المراد حيث إن الله تبارك وتعالى لم يأمرهم أن يفعلوا بأموالهم ما يشاؤون، وإنما العطف على (ما)؛ لأن ذلك معمولٌ على الترك؛ فيصير المعنى: (أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء)، ثم يبين جواز هذا العطف في قراءة الضحّاك، وأبي عبلّة، وأبي عبد الرحمن السلمي، حيث قرأوا بالتاء في (نفعل) و (نشاء) على الخطاب فيهما، ثم يبين سبب توهم المعربين في قراءة الجماعة بالعطف على (أن نترك) حيث إنهم يرون (أن والفعل) مرتين؛ وبينهما حرف عطف، وبذلك يظهر أثر القراءة في المعنى وأثرها في التوجيه، وكذلك أثر المعنى نفسه في التوجيه.

3. أثر القراءات غير السبعية في جواز إعمال (إن) بعد (الواو والفاء)

يعرض ابن هشام شروط عمل (إن) حيث تنصب المضارع بشروط، وهي: الصدارة، وأن يكون الفعل مستقبلاً، واتصالها بالفعل أو انفصالها بالقسم أو ب(لا النافية)، ثم ينبّه لمسألة عمل (إن) عند وقوعها بعد (الواو والفاء)، حيث يجوز الإهمال ويستشهد بقوله تعالى: «فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا»⁽²⁾ و«وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا»⁽³⁾، والإعمال، وقد استشهد ابن هشام بقراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب حيث أعملوا (إذا) الواقعة بعد (الواو والفاء) (وإذا لا يلبثوا)، و(فإذا لا يؤثوا)⁽⁴⁾، وبهذا يتبين أثر القراءة في جواز إعمال (إن) بعد (الواو والفاء)، قال سيوييه عن هذه المسألة: «واعلم أن (إن) إذا كانت بين (الفاء) و(الواو) وبين (الفعل) فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و(حسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، كقولك: (زيذا حسبت أخاك)، وإن شئت ألغيت (إن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت: (زيد حسبت أخوك)»، ثم يستشهد بهذه القراءة حيث يقول: «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: (وإن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً)»، ويقول: «وسمنا بعض العرب قرأها فقال: (وإن لا يلبثوا)»⁽⁵⁾.

4. أثر القراءات غير السبعية في جواز حذف همزة الاستفهام قبل (أم) النسوية

يُناقش ابن هشام مسألة حذف همزة الاستفهام جوازاً سواءً أتقدمت على (أم) مثل قول عمر بن أبي ربيعة:

(1) سورة هود، آية 87.

(2) سورة النساء، آية 53.

(3) سورة الإسراء، آية 76.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 22.

(5) يُنظر: سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،

1988م، ج3، ص12-13.

فوالله ما أدري وإن كنت داريا***بسبع رمين الجمر أم بثمان⁽¹⁾

الشاهد: حذف همزة الاستفهام من (بسبع) بعدما تقدمت على (أم)، والأصل (أبسبع...)، ويأتي بأمثلة شعرية أخرى لم تتقدم (الهمزة) فيها على (لم)، بعد ذلك يستشهد ابن هشام بقراءة ابن محيصن: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽²⁾ حيث قرأ الفعل (أنذرتهم) بإسقاط الهمزة؛ وهذا دليل آخر على جواز حذف (الهمزة) قبل (أم) التسوية⁽³⁾، وهذا الغرض من هذه القراءة.

5. أثر القراءات غير السبعية في جواز عمل (إن) المخففة عمل (ليس)

إذا دخلت (إن) في الجملة الاسمية؛ فإنها لا تعمل عند سيبويه والقراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها إعمال (ليس)، ويستشهد ابن هشام بقراءة سعيد بن جبیر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾⁽⁴⁾ على جواز إعمالها عمل (ليس) حيث قرأ (إن) بالتخفيف، و(الذين) اسمها في محل رفع، وبنصب (عباد) على أنها خبر ل(إن) العاملة عمل (ليس) ونصب (أمثلكم) نعتاً ل(عباد)، ثم يستشهد ابن هشام بقول عرب العالمة حيث يقولون: (إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية) و(إن ذلك نافعك، ولا ضارك)⁽⁵⁾، وبهذه الشواهد يتضح لنا جواز إعمال (إن) عمل (ليس)؛ وبذلك أيضًا يظهر اهتمام ابن هشام بالقراءات القرآنية، حيث كانت أول شاهد لجواز الإعمال عنده قراءة سعيد بن جبیر.

6. أثر القراءات غير السبعية في جواز إضافة (اللام) بعد (إن) المخففة في الإثبات

إن إضافة (اللام) بعد (إن) لازمة في غير الإثبات لأسباب، منها التفريق بينها وبين (إن النافية)، إلا إن دل دليل على قصد الإثبات فحينئذ لا يتوجب إضافة هذه (اللام)، ويستشهد ابن هشام لذلك بقراءة أبي رجاء: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ﴾⁽⁶⁾، حيث قرأ بكسر لام (لما)، وبتخفيف (الميم) فيها؛ والمعنى: (وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا)، بحذف العائد (هو)، وكأنه قال: (وإن كل ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا)⁽⁷⁾.

7. أثر القراءات غير السبعية في جواز زيادة (اللام) في خبر (أن) المفتوحة

يعرض ابن هشام مواضع زيادة (اللام) وعند حديثه يستشهد بقراءة سعيد بن جبیر ليدل على جواز زيادة اللام، حيث قرأ جبیر بفتح (الهمزة) وبدخول (اللام) الزائدة في الخبر في: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽⁸⁾، وبهذا

(1) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م، ج3، ص415.

(2) سورة البقرة، آية 6.

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص15.

(4) سورة الأعراف، آية 194.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص24.

(6) سورة الزخرف، آية 35.

(7) يُنظر: ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص255، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص232.

(8) سورة الفرقان، آية 20.

فإن ابن هشام يحكم على أن هذه (اللام) زائدة وليست (لام الابتداء)؛ وهو بذلك يوافق السواد من النحويين⁽¹⁾، وبهذا يتبين أثر القراءة في تحديد هذه (اللام).

8. أثر القراءات غير السبعية في جواز نصب الفعل المعطوف على الشرط بعد (ثم) كما في (الواو) أو (الفاء)

أجمع النحويون على جواز نصب الفعل المعطوف على (الشرط) إذا اتصلت (الواو) أو (الفاء) بالفعل، وأجاز الكوفيون ذلك أيضاً ب(ثم)، واستشهد لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ بنصب (يُدْرِكُهُ)⁽³⁾، وقد استشهد الكوفيون بهذه القراءة لإثبات رأيهم، وعلى هذا فقد اتضح لنا أثر القراءة في التوجيه اللغوي عند ابن هشام في المغني.

9. أثر القراءات غير السبعية في جواز حذف ضمير (المفعول به) وبقاء الرفع في الاختيار

يستشهد ابن هشام بقراءة السلمي، وأبي رجاء، والأعرج، وابن يعمر، والنخعي⁽⁴⁾ في جواز حذف ضمير (المفعول به) وإبقاء الرفع في الاسم الأول، وذلك في: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾⁽⁵⁾ حيث رفعوا (أفحكم) على الابتداء وحذف (ضمير النصب) في الخبر (يبغون)⁽⁶⁾، والأصل (يبغونه)، وهذا غير جائز عند الكوفيين إلا إذا كان المبتدأ كلمة (كل) على وجه الخصوص، وأجازة البصريون، وبهذا فإن هذه القراءة تقوي مذهب البصريين على الكوفيين؛ وبذلك تظهر قيمة القراءة في التوجيه اللغوي.

10. أثر القراءات غير السبعية في جواز استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع

يعرض ابن هشام هذه المسألة عند حديثه عن المسألة الزنبورية حيث يقول: "إن إجابة سيبويه -يرحمه الله- هي الإجابة الصحيحة وأن ما قاله الكسائي من جواز قولنا (فإذا هو إيها) خارج عن القياس وعن استعمال الفصحاء؛ مثل الجزم ب(لن)، والنصب ب(لم)...". ويقول: "إن مثل هذا لا يلتفت إليه سيبويه"، ثم يأتي بتوجيهات للنصب منها أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع على حد قول ابن مالك ويشهد له بقراءة الحسن حيث قرأ (تعبد) من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾⁽⁷⁾ ببناء الفعل للمفعول⁽⁸⁾، وبهذا فإن القراءة أجازت التبدل بين ضمير النصب (إياك) وضمير الرفع وتقديره هنا (أنت)؛ فيصير التقدير (أنت تعبد)، وبهذا يظهر أثر القراءة في التوجيه.

11. أثر القراءات غير السبعية في إضمار (أن) بعد المضارع وعطفه مصدرًا على التوهم

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص233.

(2) سورة النساء، آية 100.

(3) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص119.

(4) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج2، ص287.

(5) سورة المائدة، آية 50.

(6) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص499.

(7) سورة الفاتحة، آية 5.

(8) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص91.

في حديث ابن هشام عند العطف على المعنى يورد المثال التالي: (لألزمك أو تقصيتي حقي)، ويقول إن نصب (تقصيتي) عند البصريين على إضمار (أن)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم؛ والمعنى: (ليكونن لروم متي أو قضاء منك لحقي)، ومن ذلك قراءة أبي بن كعب: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾⁽¹⁾ بحدف النون من الفعل (يسلمون) على إضمار (أن)⁽²⁾، وهو عطف مصدر مقدر من (أن المضمرة) والفعل المضارع بعدها (يسلمون) على مصدر متوهم من الفعل المضارع (تقاتلونهم)، والمعنى (يكونن قتالاً أو إسلاماً)⁽³⁾، وبهذا فإن أهمية ذكر هذه القراءة إثبات إضمار (أن) وجواز تأويل مصدر منها ومن المضارع بعدها وعطفه على مصدر متوهم قبلها.

12. أثر القراءات غير السبعية في جواز إعطاء الشيء حكم الشيء الذي يجاوره

ومن ذلك إعطاء الواو في ﴿يُوقِنُونَ﴾⁽⁴⁾ حركة الضمة لمجاورته حرفاً مضموماً وهو (الياء)، وذلك في قراءة أبي حيوة: (يؤقنون)، وهذا كثير في اللغة، ومنه المثال المعروف: (هذا جحر ضبٍ جحرٍ خربٍ، ويستشهد ابن هشام بقول الشاعر⁽⁵⁾):

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى *** وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ

والشاهد فيه: مجيء (الموقدين، وموسى) مهموزين؛ لأن الشاعر أعطى (الواو) فيهما حركة (الميم)؛ وبهذا فقد أخذنا حكم (الواو) المضموم فهمزتا.

ومن ذلك: وجوه في أجوه، وفي وقتت أقتت، وصوم وصيم، حملاً على عصور وعصي⁽⁶⁾.

13. أثر القراءات غير السبعية في جواز حذف المبتدأ بعد (فاء الجواب)

يعرض ابن هشام شواهد قرآنية في جواز حذف المبتدأ بعد (فاء الجواب) ثم يعرض قراءة ابن مسعود حيث قرأ: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾⁽⁷⁾، بإسقاط (إنهم) وبنقل الفاء لـ(عبادك)، وكأنه يمثل فيها ليدل على أن القراءات الشاذة وإن كان فيها حذف فإن لها وجهاً في العربية، وقد يؤكد ذلك كثرة استشاده بالقراءات الشاذة⁽⁸⁾.

14. أثر القراءات غير السبعية في زيادة (ما) بين المتبوع وتابعه

(1) سورة الفتح، آية 16.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص480.

(3) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج9، ص487.

(4) سورة البقرة، آية 4.

(5) جرير بن عطية.

(6) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص684.

(7) سورة المائدة، آية 118.

(8) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص630.

وذلك في: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾⁽¹⁾، قال الزجاج إنَّ (ما) في هذه الآية حرفٌ زائدٌ للتوكيد عند البصريين، يقول ابن هشام: ويؤيد هذا سقوطها في قراءة ابن مسعود (يضرب مثلًا بعوضة) وكأن ابن هشام في حديثه عن مواطن زيادة (ما) يؤكد زيادتها بين المتبوع وتابعه؛ فهو ينقل رأي الزجاج ويؤكدُه بقراءة ابن مسعود، وقد نُصبت (بعوضة) على البدلية من (مثلًا)⁽²⁾، ثم يورد ابن هشام شواهد من الشعر تدلُّ على جواز زيادة (ما)، كقول الأعشى فقد زادها مرتين في:

إِمَّا تَرِينَا حُفَاةً لَا نِعَالُ لَنَا * * * * إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْمَى وَنَنْتَعِلُ

الشاهد فيه: زيادة (ما) مُدغمةً ب(إن)، وزيادتها بعد (كذلك)⁽³⁾.

وعند أمية بن أبي الصلت جاءت (ما) زائدة في ثلاثة مواضع، قال:

سَلَعُ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرُ مَا * * * * عَائِلُ مَا وَعَالَتِ الْبَيْفُورَا

الشاهد فيه: زيادة (ما) في المواضع الثلاثة⁽⁴⁾، وبهذا فقد كانت قراءة ابن عباس أوضح شاهدٍ على قاعدة تفيد جواز زيادة (ما) بين المتبوع والتابع.

15. أثر القراءات غير السبعية في جواز مجيء (أن) بمعنى (لعل)

ينقل ابن هشام قول الخليل في أن (أن) تأتي بمعنى (لعل) ومثاله على ذلك قول العرب: "إِنَّتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا"، أي لعلك⁽⁵⁾، ويؤيد ذلك قراءة أبي بن كعب حيث قرأ (لعلها) موضع (أنها) في: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁶⁾، وبهذه القراءة استشهد ابن هشام لقول الخليل⁽⁷⁾؛ وبهذا يظهر تأكيد قاعدة قائلها الخليل بقراءة أبي بشكلٍ أوضح.

16. أثر القراءات غير السبعية في جواز حذف الصلّة وحذف (واو) الجماعة

يتطرق ابن هشام لقضية حذف (واو الجماعة) والاجتزاء عنها بالضمّة على تخريج بعض النحويين لقراءة يحيى بن يعمر الذي قرأ بضمّ الفعل (أحسن) في: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ﴾⁽⁸⁾، على أن هذه الضمة ليست ضمّة إعراب بل هي بقیّة من (واو الجماعة) المحذوفة، ويستشهد ابن هشام لهذا التأويل بالتأويل بالنظم، قال الشاعر⁽⁹⁾:

(1) سورة البقرة، آية 26.

(2) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص314، الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ج1، ص193.

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص314.

(4) يُنظر: المصدر أعلاه، ج1، ص314.

(5) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص123.

(6) سورة الأنعام، آية 109.

(7) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص251.

(8) سورة الأنعام، آية 154.

(9) لم يُنسب إلى قائل معين، يُنظر: يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص552، والفراء، معاني القرآن، ج1، ص91.

إذا ما شاء ضُرُوا مَنْ أَرَادُوا *** ولا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا

والشاهد فيه: حذف (الواو) من الفعل (شأوا) والاجتزاء عنها بالضمّة، ولكن ابن هشام يُقدّم تخريج الجماعة وهو على أن (أحسن) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وهو الأولى حسب قوله؛ ذلك لأن مثل هذا التخريج قد جاء في مواضع كثيرة حتى وصل الحال بأهل الكوفة إلى القياس به⁽¹⁾، وبهذا نرى اختيار توجيهه على توجيه آخر لقرّبه من التقعيد النحوي؛ وبالتالي يظهر أثر القراءة. وأمّا في قراءة ابن محيصن بضمّ الفعل (يتّم) بعد (أن) الناصبة في: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾⁽²⁾، فإن توجيه حذف (الواو) وإبقاء (الضمّة) فحسن كما قال ابن هشام؛ وذلك لأنّ الجمع على معنى (من)، ويستشهد بالآية القرآنية (ومنهم من يستمعون)⁽³⁾ حيث يظهر في هذه الآية أنّ الفعل بعد (من) العائد عليها قد جاء بصيغة الجمع، ثم يختار ابن هشام الرفع على إهمال (أن) الناصبة حملاً على أخذها (ما) المصدرية⁽⁴⁾.

17. أثر القراءات غير السبعية في جواز إثبات المصدر ل(لو)

وذلك عند الفراء، وأبي عليّ، وأبي البقاء، والتبريزي، وابن مالك، وعدم إثباته عند الكثيرين، ويستشهد ابن هشام للذين أثبتوه بقراءة من نصب⁽⁵⁾ (فيدهنوا) في: ﴿وَدَّوْا لَوْ تَدَّهْنُ فَيُدَّهْنُونَ﴾⁽⁶⁾ عطفاً على (تدهن)، وكأنّ المعنى (ودوا أن تدهن)؛ وبذلك يكون نصب (فيدهنون) على توهم المصدر في (لو)⁽⁷⁾.

18. أثر القراءات غير السبعية في جواز الفصل بين (أما) و (الفاء)

يعدّد ابن هشام ستّة أمورٍ يجوز أن تفصل بين (أما) وبين (الفاء)، ومن هذا الأمر اسم معمولٍ لمحذوف يُفسرُه ما بعد الفاء، كقولنا: (أما زيداً فاضربهُ)، وكقراءة الحسن، والأعمش، والأعرج بنصب (ثمود) بإضمار فعلٍ يدلُّ عليه ما بعده، وتقدير القراءة عند سيبويه: (فهدينا ثمود هديناهم)⁽⁸⁾، وإلى هذا التقدير ذهب ابن هشام حيث قال: "ويجب تقدير العامل بعد (الفاء)، وقبل ما دخلت عليه"⁽⁹⁾؛ وبذلك يظهر أثر القراءة في تعزيز هذا الوجه في اللغة.

19. أثر القراءات غير السبعية في جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً

يبيّن ابن هشام جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً بقول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي:

(1) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص552.

(2) سورة البقرة، آية 233.

(3) سورة يونس، آية 42.

(4) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص552.

(5) يُنظر: الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص31، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص266.

(6) سورة القلم، آية 9.

(7) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج10، ص238.

(8) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص82-83، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص374.

(9) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص58.

نهيئكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمْرٍو *** بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

حيثُ حُذِفَ المضافُ (حينَ) وبقيَ المضافُ إليه (إِذْ) مجرورًا، ويستشهدُ لهذا بقراءةِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْجَمَّازِ المَدَنِيِّ بجزرِ (الأخيرة) في: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾⁽¹⁾، والتقديرُ: (واللهُ يُريدُ ثوابَ الآخرة)؛ وبهذا نرى أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ يستشهدُ بقراءةٍ شاذَّةٍ لجوازِ توجيهِ الشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ؛ وبذلك نرى أهميَّةَ القراءاتِ عندَ ابْنِ هِشَامٍ وأثرَ القراءةِ في جوازِ حذفِ المضافِ وإبقاءِ المضافِ إليه مجرورًا.

ثامنًا: النَّادِرُ

أقصدُ بالنَّادرِ هنا ذِكْرُ ما ندرَ عن القواعدِ المتَّقى عليها، من ذلك:

1. أثرُ القراءاتِ غيرِ السبعيَّةِ في إثباتِ أَلِفِ (مَا) المجرورةِ في الاستفهامِ

إِنَّ حَذْفَ أَلِفِ (مَا) بَعْدَ الْجَارِ وَاجِبٌ، وَعَلَيْهِ اجْتِمَاعُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى ذَلِكَ، بَعْدَ هَذَا نَرَى ابْنَ هِشَامٍ يَعْرِضُ قِرَاءَةَ عِكْرِمَةَ وَعَيْسَى حَيْثُ قَرَأَ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽²⁾ بِإِثْبَاتِ الأَلِفِ فِي (عَمَّ) وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ نَادِرٌ⁽³⁾.

2. أثرُ القراءاتِ غيرِ السبعيَّةِ في حَذْفِ الفِعْلِ وَبِقَاءِ مَعْمُولِهِ

يَسْتَشْهَدُ ابْنُ هِشَامٍ بِقِرَاءَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَى جِوَازِ حَذْفِ الفِعْلِ وإبقاءِ المَعْمُولِ وَمِنْ ذَلِكَ نَصَبُ (عَصْبَةً) فِي: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾⁽⁴⁾ عَلَى الحَالِ؛ وَالتَّقديرُ: (تُوجَدُ عَصْبَةٌ أَوْ تُرَى عَصْبَةٌ)⁽⁵⁾، بِحَذْفِ الفِعْلِ (تُوجَدُ أَوْ تُرَى) وَبِقَاءِ مَعْمُولِهِ وَمِثْلَ هَذِهِ الحَالَةِ فَنَادِرَةٌ، وَاللافتُ لِلنَّظَرِ أَيْضًا أَنَّ (عَصْبَةً) حَالِ سَدَّتِ مَسَدَ الخَبْرِ، وَلِمَجِيءِ مِثْلِ هَذِهِ الحَالَاتِ شَرْطٌ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ المَبْتَدَأُ مُصَدَّرًا، كقولنا: (ضَرَبِي زَيْدًا مَسِينًا)، أَيْ حَالِ كَوْنِهِ مَسِينًا، وَهَذَا الشَّرْطُ غَيْرُ مُتَوَقَّرٍ فِي القِرَاءَةِ.

تاسعًا: الشَّدُوذُ

القصْدُ بالشَّدُوذِ هُنَا مَا اسْتَقْبَحَ فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

أثرُ القراءاتِ غيرِ السبعيَّةِ في العطفِ بِ(أَوْ) بَعْدَ (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)

يَقُولُ ابْنُ هِشَامٍ إِنَّ العطفَ بِ(أَوْ) بَعْدَ (التَّسْوِيَةِ) لَا يَجُوزُ قِيَّاسًا، وَيُنْقَلُ أَقْرَابًا خَاطِئَةً لِلْفَقْهَاءِ تَرْتِيبًا بِهَذِهِ المَسْأَلَةِ، أَمَّا الأَوَّلُ فقولُهُم: (سِوَاءَ كَذَا أَوْ كَذَا) وَالصَّوَابُ العطفُ بِ(أَمْ)، وَقولُهُم: (يَجِبُ أَقْلُ الأَمْرَيْنِ مِنْ كَذَا أَوْ كَذَا) وَالصَّوَابُ العطفُ بِ(وَأَوْ)، ثُمَّ يَنْقَلُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الكَامِلِ فِي القِرَاءَاتِ لِلْهَمْدَانِيِّ حَيْثُ يَقُولُ: "إِنَّ ابْنَ

(1) سورة الأنفال، آية 67.

(2) سورة النبأ، آية 1.

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 299.

(4) سورة يوسف، آية 14.

(5) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 1، ص 92.

محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تُنذرتهم) من: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾⁽¹⁾ بإبدال (أَمْ) بـ(أَوْ)⁽²⁾، ثم يقول ابن هشام: "وهذا من الشذوذ بمكان"⁽³⁾.

النتائج

- أن ابن هشام يُولي القراءات الشاذة اهتماماً كبيراً.
- كان ابن هشام كثيراً ما يُقدّم القراءة الشاذة في استشهاده للمسائل المُعالجة ثم يأتي بشواهد من كلام العرب أو الشعر.
- نرى ابن هشام يورد القراءة وفق مناهج مختلفة فإحياناً يذكر اسم القارئ، وأحياناً لا يذكر اسمه.
- عدّ ابن هشام القراءات الأربعة قراءات شاذة.
- كان ابن هشام يستشهد بقراءات لقراء مجهولين.
- كان ابن هشام يأتي بقراءة شاذة لدحض آراء بعض النحويين في مسألة مُعيّنة.
- لم يردّ ابن هشام أي قراءة، بل كان يحدّ لها وجهاً أو تخريجاً بخلاف بعض أهل اللغة.
- كان ابن هشام يُثبت قاعدة نحويّة بقراءة شاذة كمجيء (أن) بمعنى (لعل).
- كان ابن هشام يكتفي بذكر موطن الشاهد من الآية القرآنية دون إتمامها.
- أن ابن هشام استشهد بالقراءة القرآنية الشاذة التي أثبتت قاعدة لغويّة وهي زيادة حرف الجرّ (إلى).

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (د.ط)، 1999م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط) 1420هـ.
- الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.
- الرّمخسري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

(1) سورة البقرة، آية 6.

(2) Ahmed Musharraf Ersan, & Ayman Saud muttub Al-Qaisi (2020). <https://doi.org/10.31973/aj.v0i134.1052>, 22.134(2020).

(3) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص43.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزيان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
- الصّبّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
- عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2010م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت524هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د.ت).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- القزويني، أحمد بن فارس الرازي (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط) 1979م.
- أبو منصور الهروي، محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للطبوعات، (د.ط)، (د.ت).
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلبي (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.

الأبحاث المحكّمة

- فقرا، إبراهيم محمد، موقف ابن عطية من قراءة قراء الكوفة في كتابه "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" دراسة نحوية، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (3)، الإصدار (1)، 2022.
- Ahmed Musharraf Ersan & Ayman Saud muttub Al-Qaisi. التوجيه النحوي للحروف والأدوات، مجلة الآداب، جامعة بغداد. 134(2020).
<https://doi.org/10.31973/aj.v0i134.1052>, 22.